مجلة اللسانيات الرياضية
Journal of Mathematical Linguistics
المجلـد 1 العـدد1/ديسمبر 2021
ص ص: 89-105

رأي عبد الله أبي هيف*حول رهان حوسبة المعجم العربي

Abdullah Abi Heif's opinion on the computerization of the Arabic lexicon

د, عمار بشيري *

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، (الجزائر)،

البريد الالكتروني: bechiriammar@gmail.com

الاستلام:2021/03/16 القبول:2021/04/20 النشر:2021/12/31

ملخص:

يهدف المقال إلى إبراز أهمية حوسبة المعجم في مجالات علم اللغة الحاسوبي كونها تلبي المتطلبات العلمية والثقافية في الدول المتقدمة في العالم المعاصر، إذ يقدم الحاسوب خدمات كبيرة للبحث اللغوي والأدبي من خلال المعاونة في إعداد معجمات المدونات، والمقصود بمعجمات المدونات كل الأعمال المعجمية التي تقوم على الإعداد المعجمي لمجموع الكلمات الواردة في نص محدد.

Abstract:

The article aims to clarify the importance of lexicon computing in the fields of computational linguistics, as it serves the various sciences and knowledge in developed countries, in the contemporary

* **د. عمار بشيري**

world, as the computer provides great services for linguistic and literary research by helping to prepare blog dictionaries, and what is meant by blog dictionaries are: All lexical works Which are based on the lexical setting of the sum of words contained in a specific text.

يرى عبد الله أبـو هيف أنَّ ثمّة قضايا هي مشكلات ناجمة عن تحديات حوسبة المعجم العربي، يذكر منها:

1 . قضية النحو وتيسيره:

يقدم المعجم، فيما يقدمه، معلومات نحوية أساسية مثل التعدي واللزوم والمطابقة والأفعال الناسخة وأفعال المدح والذم والممنوع من الصرف والتمييز والحال والاستثناء وإعراب الأدوات وتعيين الشواهد والإشارة إلى المسائل النحوية...

وتتصل المعلومات النحوية بالأسس اللغوية الأخرى مثل بيان النطق والإملاء وبيان الصيغ الصرفية وبيان الدلالات بدقة وبيان التراكيب السياقية وبيان المستوى اللغوي للكلمة طبقاً لورودها في مستوى واحد أو أكثر من مستوى وبيان الاستخدام المحلي للكلمة، إن وجد، وبيان موقع الكلمة في تاريخ اللغة ومدى كونها بائدة أو مولدة أو محدثة وبيان تأصيل الكلمة في داخل الأسرة اللغوية وصيغ انتقالها من أسرة لأخرى [1]. وتستلزم حوسبة المعجم تحديد المنطلقات التأسيسية في النحو العربي، وهي مجموعة المعايير والمقاييس المعتمدة لدى النحويين العرب والأوائل، والتخفيف من تعددية المدارس النحوية بالتواضع على هذه القواعد الكلية المستمدة من استقراء اللغة في مصادرها الطبيعية: القرآن والحديث النبوي والشعر والنثر. وقد حصرها اللغويون الجدد فيما يلي:

"أ. الفصاحة: مواطنها ومقاييسها.

ب مستويات الأداء اللغوي.

ج . القراءات القرآنية وموقف النحاة منها.

د الشواهد الشعرية: المقبولة منها وغير المقبول.

هـ الحديث النبوي: هل يستشهد به؟ ولماذا؟

ومنهجية البحث: تطبيق أكثر مناهج العلوم المختلفة على النحو"[2].

وتتصل منهجية البحث حسب أبي هيف في تقرير الظواهر النحوية بمفهومها العام باعتماد المنهج الوصفي القائم على الإحصاء من جهة وتطبيق بعض أفكار النهج التاريخي والمقارن من جهة أخرى، وقد لاحظ بعض اللغويين مبكرين أهمية تقرير الظواهر النحوية من سيرورتها التقليدية وقوانينها الخاصة، لا تطبيق أفكار النحو الأوروبي أو المناهج الحديثة مثل القواعد التوليدية والتحويلية (تشومسكي) أو نظرية التواصل ومسألة النظم (جاكوبسون)...

ولعل تأمل دراستين تأخذان بنظريتي تشو مسكي وجاكوبسون المشار إليهما آنفاً يفصح عن صعوبة تطبيقهما على اللغة العربية ما لم تتّمر لدى مواءمتها للمنطلقات التأسيسية للغة العربية صوتية وصرفية ونحوية وتركيبية ودلالية. إن نظرية تشومسكي على سبيل المثال تستند إلى دراسة المبنى اللغوي، ولاسيما وصف بنية الجملة وعلائقها بالكلمة وكيفية إقامة قواعد عامة تتيح استنباطها بطرق صورية، فواضع كتاب " اللسانية التوليدية والتحويلية" عادل فاخوري يرى أن ثمة عدم مقدرة لهذه القواعد التوليدية على تفسير كثير من التراكيب اللغوية العربية، مما دعاه إلى معالجة القواعد التحويلية وتطبيقها على اللغة العربية. غير أن الصعوبة تتفاقم لدى تطبيقها بمعزل عن اندغامها بقواعد اللغة العربية، فاستدل من هذه الشواهد وغيرها الكثير في لغة العرب " أن الجملة، إلى جانب البنية الظاهرة، بنية مقدرة تضبط خواصها الجلالية؛ فلكي يؤدي النحو حساباً عن هذا التمييز، وجب أن يتضمن من جهة قواعد

بنيوية تستطيع توليد البنية المقدرة الأصلية للجملة ومن جهة قواعد تحويلية تشرح مراحل الانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة"[3].

ويؤكد أبو هيف أن الصعوبات تتضاعف لدى التعامل مع نظرية جاكوبسون، لأن قانون اللغة العربية يختلف كلياً عن قانون اللغة الإنجليزية، لأن التغيّرات الصوتية تقتضي تغيرات في الدلالة، وهذه الفرضية تستلزم تمييزاً بين العناصر الدالة في النظام الصوتي التي يترتب عن تغيرها تغير في المعنى والعناصر غير الدالة أو الخارج . نحوية التي تربط إما بمجازات صوتية تعبر عن عاطفة أو انفعال، أو بتلوينات صوتية مصطنعة كالتي نلاحظها في اللغة اليومية.

ويشير أبو هيف إلى سعى الشريف ميهوبي من الجزائر في كتابه "دراسة في التطور والتأصيل" إلى تثمير الدراسات المقارنة في استخلاص القواعد النحوية دون الاستغراق في التباسات ثنائيات اللغة، لأن التأصيل نفسه شديدة الصلة بالقواعد النحوية، وقد طبّق مفهومه للتطور والتأصل في معالجة "تطور الفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها الساميات"، للإجابة عن أصالة الرباعي من حيث دراسة جوانب بناء الفعل أو الصيغة ونشأتها،وكيف تطورت، وقد استعان بأهم الكتب النحوية والصرفية المتخصصة واللغوية العامة، ودعم آراءه بقراءة المعاجم اللغوية المتداولة، وتؤدي مثل هذه الدراسة إلى "فهم كثير من الأصول ومعرفة امتداداتها وتطوراتها"[4].

إذ لابدّ برأي أبي هيف من تقعيد النحو دون تشعبات وتلوينات ناشزة عن أطر القواعد العامة لدى حوسبة المعجم، ويضاف إلى ذلك مسعى التيسير النحوي أو تجديده لمجانبة الإفراط في تفاصيل القواعد النحوية، مثلما فعل شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو" (1982)، فالإخلاص لقواعد النحو

العربي السبيل الأمثل للارتقاء بواقع تعليم النحو ومساعدة المتعلمين على اكتساب مهاراته، وهو أحد مداخل حوسبة المعجم العربي، من أجل "الإبقاء على المصطلحات النحوية التي خلّفها لنا أجدادنا القدامى، وما من لغة في العالم إلاّ ولها قواعدها ومصطلحاتها"[5].

كما يجب "الابتعاد عن الشذوذات والاستثناءات والتركيز على الموضوعات النحوية الوظيفية التي تخدم المتعلم في حياته، وتلبي حاجاته. وتسهّل له عملية التفاعل الاجتماعي بحيث يقرأ بصورة سليمة، ويكتب بأسلوب سليم، ويستمتع فيفهم بصورة صحيحة فينقل رسالته بوضوح إلى الآخرين"[6].

ويذكر أبو هيف أن خبراء المعلوماتية دعوا إلى تقريب قواعد النحو من مفهوم النحو التوليدي، وهي أن تصاغ " في صورة قواعد رياضية يمكن من خلالها توليد العدد اللانهائي من التعابير اللغوية المسموح بها في اللغة. تماماً كما تولد معادلات المتواليات العددية والهندسية العدد اللانهائي من سلاسل هذه المتواليات وكما تولد معادلة الخط المستقيم (أس + ب ص +ج= صفر) في الهندسة التحليلية جميع حالات الخط المستقيم عن آخرها"[7].

وأضافوا إلى النحو التوليدي قابليات النهج الحاسوبي الذي يقوم على نظام رياضي لكتابة قواعد النحو وفقاً للنموذج اللغوي المتبع وتنظيم منهجي لكيفية تسجيل هذه القواعد وكذلك مفردات المعجم التي تطبق عليها، لتغدو تقانة (تكنولوجيا) المعلومات أداة لمكننة المعجم العربي. وقد ظهرت، ومازالت تظهر، نماذج نحوية عدة، وهي تمثل النتاج الوفير للتفاعل الشديد بين النحويين والدلاليين من جانب واللغويين وعلماء الحاسوب من جانب آخر.وأورد نبيل علي قائمة بأسماء هذه النماذج النحوية، نذكر منها:

نحو توليدي تحويلي : TGG:Transformational Generative Gramma

نحو الحالات الإعرابية : Grammar GG:Case

نحو الرابط العاملي: GB:Government Binding Theory

نحو وظيفي : FG:Functional Grammar

نحو وظيفي معجمي : LFG:Lexical Functional Grammar

نحو علائقي : RL:Relational Grammar

نحو مقولي : CG:Categorical Grammar

نحو شبكات الانتقال المعززة : ATN:Augmented Transition Net works

نحو ترابطي : UG:Unification Grammar

وساق لنا أبو هيف ما أراد أن يظهره نبيل علي عند استعراضه لهذه النماذج وهو " كيف يتجاوب مهندسو اللغة مع منظريها، وذلك حتى نثبت للقراء مدى الثراء النظري والتكنولوجي الذي تحظى به اللغة في عصرنا الحالي"[8]. وأوضح تاليا أن البنية الداخلية لمنظومة اللغة تقوم على محور نظام القواعد الذي يشتمل على قواعد الفروع اللغوية المختلفة: الصوتيات والصرف والتراكيب (النحو) والدلالة وما يضاف إليها من نظام الكتابة ونظام المعجم الذي يشمل مفردات اللغة ومعانيها ضمانة للمعالجة الآية للغة وتفعيلاً لعلاقة النحو بحوسبة المعجم، إذ تمثل العلاقة بين نظام القواعد والمعجم إحدى الخصائص الأساسية التي تميز لغة عن أخرى. ولا بدّ في جميع الحالات "أن يوفي المعجم بمطالب الفروع اللغوية المختلفة: مطالب الصوتيات فيما يخص كيفية نطق الكلمات ومطالب الصرف فيما يخص

الاشتقاق والتصريف ومطالب النحو التركيبي فيما يخصّ أنماط السياق اللغوي الذي ترد به هذه المفردات والذي تحدد . بناء عليه . معاني الكلمات"[9].

وإذا ما تأملنا بعض المعاجم النحوية المتخصصة مثل"معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم" الذي وضعته مكتبة لبنان وراجعه الشيخ محمد فهيم أبو عبية (الط1 و الط 2 . 1990. 1994) نجد أن تيسير قواعد النحو فيه يسهّل حوسبته إلى حدّ كبير.

2 . التغيرات الدلالية: تتصل المادة المعجمية اتصالاً وثيقاً بالمعنى أو بالدلالة وقابليةِ تبدلها أو تغيرها من استعمال لآخر ومن مستوى لآخر، وثمة معاجم لغوية فقهية (فقه اللغة) ومعاجم المعاني ومعاجم البلاغة ومعاجم المصطلحات اللغوية...

وهناك عشرات المعاجم التي تتدرج في هذه التصنيفات، وتتحدد طبيعتها في مراعاتها لذكر الدلالة اللغوية والدلالة السياقية والصوغ الاصطلاحي والصوغ الموجز الذي يناسب مع حدود ولا تقتصر على الدلالة الأصلية حيناً أو الدلالة المجتلبة حيناً آخر، بل تعاين هذه الفروق في عمليات التغيرات الدلالية، وإذا نظرنا على سبيل المثال في أهم معجمين للمعاني في اللغة العربية برأي بعض اللغويين، وهما "فقه اللغة وسر العربية" للثعالبي, و"المخصص" لابن سيده، فإننا سنجد أنهما لا يحيطان بالفروق الدلالية، ولا يعنيان بالتغيرات الدلالية في تشكلها ومستوياتها ومراحلها ووظائفها.

وإذا نظرنا في عديد المعاجم الفقهية اللغوية مثل " المغرب في ترتيب المعرب" للمطرزي، فإننا نجد، على ما لاحظه أبو هيف، التداخل بيّنا بين الفقه الشرعي (الحنفي) واللغوي، مما يغفل عنه واضع المعجم عند تضافر المعنى اللغوي الوضعي وأشكال الدلالات غير المباشرة، السياقية وسواها. من

هنا دعا اللغويون العرب، كما يذكر ذلك أبو هيف، إلى العناية المعجمية بالتغيرات الدلالية التي لا تحيط بها الحوسبة تمامًا، لأن هندسة اللغة أو حوسبة اللغة تستدعي التوافق بين المعنى المباشر ومضاعفاته الدلالية الناجمة عن الأسلوبية والمجاز والاستعارة والرموز والتمثيل الثقافي وسوى ذلك. ولا يخفى أن معالجة اللغة آلياً ضمن مراعاة نظام القواعد والاستعمال اللغوي والتطور التاريخي تلقي بظلالها الكثيفة على حوسبة المعجم، ولا يستوي نظام التحليل الدلالي الآلي الذي يستخلص معاني الكلمات استناداً إلى سياقها دون العناية بالفرق، فقد ذكرت طيبة الشذر "أن الخلاف في وقوع الفروق اللغوية سببه اختلاف اللغويين والمفسرين في النظرة إلى فكرة المعنى اللغوي وتباين مواقفهم ومناهجهم في النظر إلى اللغة إضافة، إلى ذلك ما تركته النظرة العقلية والمنطقية من أثر واضح عند العلماء ومنهجهم في تناول الفروق لاقتران حدوثهما بالظروف اللغوية عامة وبالتطور الدلالي خاصة"[(10)].

وينبه أبو هيف أن دراسات أخرى للغة ودلالاتها أظهرت أن المناهج اللسانية الحديثة باستنادها إلى هندسة اللغة وحوسبتها تساعد على التقريب التداولي للمصطلح البلاغي على سبيل المثال، فمن "فضائل التداولية المدمجة في التركيبية، والدليل أنها تلفت نظرنا . بعد الملقي ومعنى ما يلقيه من الكلام إلى المتلقي والدلالات التداولية (المفترضة والمضمرة) التي تحصل في ذهنه وفي سياق معين إلى الغاية العلمية والفائدة والنتيجة الفعلية من إلقاء الكلام الفوري الدوري... ويعتبر ما ذكرنا مثل المجاز والمشاكلة والتورية والرمز فضلاً عن الكناية والاستعارة والمثل فالتمثيل ثم الأمثولة نموذجاً لما لم يتأتَّ ذكُره، فالدلالات التداولية لهذه المصطلحات البلاغية تختبئ وراء

معانيها الظاهرة، ولابدّ لها من متلق يفهمها في سياقها، ويتصرف وفق هذا الفهم"[11].

وتثمر التغيرات الدلالية على نحو أفضل إذا عولجت الفروق الدلالية ضمن سياقات تعبيرها، ولاسيما أشكالها المجازية.

3. وضع المصطلحات وتوليدها: يتفق معظم اللغويين العرب على أن تطوير الاشتغال على قضايا المصطلح شأن من شؤون مواكبة اللغة العربية للعلوم الحديثة، وتنطلق المسالة برمتها من تطوير المصطلحات اللسانية ومعاجمها الحديثة من حيث قابلية المصطلح لحوسبة المعجم فيما يخص مجاوزة علل الافتقار إلى الدقة والوضوح والاكتمال.

إذ يعاني المصطلح اللساني من الارتباك المتمثل في "تعدد المقابلات في المعاجم والمؤلفات والمترجمات، وتبقى محاولة التمييز والاختبار بين المقابلات أو محاولة التوفيق بينها من أصعب المشكلات التي تواجه المعجمي والدارس والمؤلف العربي، ولا حل لها إلا باتّباع مبدأ المصطلح المفضل والمصطلح المقبول، فالمصطلح المفضل هو المصطلح الموصى به، والمصطلح المقبول أو المجاز هو المصطلح الذي يمكن أن نعده مرادفاً للمصطلح المفضل"[12].

ويسوق لنا أبو هيف ما دعا إليه محمد حلمي هليل من قبلُ إلى التقييس المصطلحي في البلدان العربية، و"هو توحيد التصورات والتقليل من المجانسة ومن الترادف وإقناع عدد كبير من أهل الاختصاص في حقل من الحقول بأن يعتمدوا تعريفات التصورات في هذا الحقل والمصطلحات المقترح إسنادها لهذه التصورات"[13].

هذه الإرباكات حسب ما يرى أبو هيف، تستدعي التواضع على طرائق نقل المصطلح إلى العربية وتوحيدها، ولا تقتصر هذه الطرائق على النقل، بل تستند بالأساس إلى الوضع الاصطلاحي من خلال معاينة عناصر هذا الوضع، لأنه يشمل التعريب والترجمة ومقاربات الاشتقاق والنحت والتراث (مراعاة الدلالات المتوارثة وتغيراتها) والتعريب الجزئي. وقد وضعت عدة معاجم للمصطلحات اللغوية واللسانية العربية دون حوسبتها، وهي:

. عدة معدين: **المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية** (إنجليزي . فرنسي . عربي). تونس 1989.

. رمزي بعلبكي: **معجم المصطلحات اللغوية** (إنجليزي . عربي) بيروت 1990.

. خليل أحمد خليل: **معجم المصطلحات اللغوية** (عربي . فرنسي . إنجليزي) بيروت 1995.

. مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية. بيروت 1995.

واقترح بعض اللغويين مثل عصام نور الدين من لبنان" أن تنشأ لجنة عربية موحدة تضم المتخصصين المشهود بعلمهم وإخلاصهم لانتمائهم القومي، وتغذى من كل الدول العربية والجامعات العربية لترجمة أمات الكتب اللغوية من كل اللغات، ثم تعرض هذه الترجمات الموحدة على مجامع اللغة العربية كلها وعلى الجامعات ومراكز البحث لتقول كل مؤسسة كلمتها فيها وفي مصطلحاتها التي يجب أن يحوي كل كتاب منها على تثبت مصطلحات لأن تحديد المصطلحات اللغوية وتوحيدها واستعمالها ونشرها والتعليم بها شرط أساسي وأولي لتطور علم اللغة وتقدمه وشرط أساسي لتمكين الدارسين العرب من الانتقال من مرحلة التلقي والاستهلاك إلى مرحلة التمثل والتأليف والإبداع"[(14)].

ويستكمل توحيد المصطلح بوضع معاجم اصطلاحية ترتب مداخلها حسب الألفبائية العربية وشرح المصطلح وتعريفه بذكر خصائصه القياسية وليس بالمقابلة (تفيد هذه الحال الوضع وليس الترجمة أو التعريب)، و"استخدام الشواهد النصية والصورية واجتناب التعريب وإيجاد الكلمة المعبرة عن طريق التعبير الدلالي لكلمة عربية قديمة أو عن طريق الاشتقاق وتفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة"[(15)].

ولفت أحمد مختار عمر النظر إلى الآثار السلبية للتعددية في المصطلح اللغوي، قائلاً: "فلعل أخطر ما يتعرض له المصطلح اللغوي الحديث من قصور ناتج عن كثرة ما تقذفه المطابع كل عام من دراسات لغوية يصحبها إدخال ألفاظ جديدة بدلالات جديدة كل يوم دون أن تتوافر لها شروط المصطلح واستخدام لغة لم ترق في تعبيراتها المتخصصة إلى مستوى المصطلح. ولولا أن كثيرين ممن يقدمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوروبي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان هذا المصطلح عامل تفريق لا تجميع، وما كان هناك حدّ أدنى من الاتصال بين لغويين قطر عربي وآخر، بل بين لغوي وآخر في داخل القطر الواحد، وقد أدى هذا . بالضرورة . إلى خلق مجالات كثيرة للتعارض والتصادم بين هذه المصطلحات ومستخدميها بعضهم مع بعض"[(16)].

ويشير أبو هيف إلى تلك التجارب المحدودة التي ظهرت في حوسبة المعجم الاصطلاحي مثل تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع المصطلحات الإدارية التي حوت في الوقت نفسه مصطلحات من شتى القطاعات مثل الاقتصادية والفلاحية والأدوات والآلات الفنية والرياضية

والمعادن والأحجار والطبية والبيطرية والبيولوجية والإعلام الآلي والكيميائية والفيزيائية والقانونية والسياسية والإدارية البحتة ومصطلحات أخرى، ولاحظ ناقدو هذا العمل المعجمي النقص والخلط فيه، بالإضافة إلى خلوه من التهيئة للحوسبة، وهناك ألفاظ عربية وفرنسية عامة لا علاقة لها، فقد أشار لعبيدي بوعبد الله من الجزائر إلى توافر استراتيجيات الوضع القابلة للحوسبة في حالتين الأولى، تتعلق بوضع عدة مقابلات لمصطلح واحد فيما يتعلق باللغة العامة وما يتعلق بالمصطلحات مثل تسمية واحدة لعدة مفاهيم (تحويل . تخفيض. تداول تمديد) أو عدة تسميات لمفهوم واحد، وتتعلق بالحالة الثانية من طرق الوضع كالاشتقاق والترجمة والنحت والاقتراض وغيرها، ولعل توكيد استخدام الموروث المصطلحي وتطويره بعيداً "عن الصيغ الغربية التي لا تنسجم مع المجال المعرفي المحدد، ويستحسن وضع تعريف يحدد معناه ومظانّه ومجال استخدام كل مصطلح بشكل يضمن له التداول وعدم الهجران"(17).

بعد هذه الإلماحات المتعددة لواقع المعجم العربي إزاء المصطلحية والاصطلاحات علنا نفيد أن حوسبة المعجم تقوم على قواعد الضبط الاصطلاحي من نظريات متعددة ومناهج مختلفة تراعي العديد من الاعتبارات اللغوية والتقنية.

4. توظيف التقنيات العصرية: يشدد أبو هيف على أنه صار لزاماً على المعنيين بحوسبة المعجم العربي أن يراعوا توظيف التقنيات العصرية ،مثل المعالجة الآلية لعناصر المعجمية وبرمجتها من حيث التصنيف والتخزين والمرجعية وتحويل النص المعجمي إلى نص إلكتروني ممنهل يدمج أيضاً بين الفكر والكتابة، "موحداً العقل ومساحة الكتابة في كل واحد غير قابل للنسخ"[18].

ناهيك عن إثراء المعجمية بالتكامل بين الصور الرقمية والأصوات في قاموس إلكتروني حيث تحل محل النص الكلامي الصور والأصوات وإدراكات حواسية أخرى كاللمس والشمّ، ويتم التوصل إلى تقديم تعددي الاتصال يتوجه فيه الحاسوب إلى حواس المشترك جميعاً، وحيث يصير هذا الأخير مشاهداً، وتتحول الموسوعة إلى تلفزة تبادلية أو واقع خلبي (والأفضل خلاّب)"[19].

وقد ألمح أبو هيف إلى بعض فوائد حوسبة المعجم العربي ،فهي تساعد على تسهيل معجمية الرصيد اللغوي العربي الثرّ في حافظات برمجية جاهزة للتسيير وفق الأغراض المعجمية المنشودة من حيث الإحصاء والوصف والتعدد الدلالي والتوزع اللغوي الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو البلاغي أو الاصطلاحي والمجالات الإبلاغية الاتصالية في هذا المنحى أو ذاك بالتعاضد مع تقانات " الملتيميديا" لدى إدخالها تقانات للنص الموسع.. . والمجالات الاستعمالية للغة في التعليم أو التدريب أو التأليف ولطالما شكا اللغويون من محدودية النشر الإلكتروني، وإن لم يصرحوا بغنى الأخير لعدم تعاملهم معه واكتفاء قابليته التقنية المتعددة بصون الرصيد اللغوي العربي وتثمير إمكاناته الكثيرة، وسمّت الباحثة حفيظة تازروتي من الجزائر قصور النشر المعجمي التقليدي عيوباً [20] دون أن تقارب تقا رنات النشر الإلكتروني في خدمة حوسبة المعجم العربي.

وأورد أبو هيف ما قام به أمين علي السيد حول تخديم حوسبة المعجم العربي بتوظيف التقنيات العصرية، فقد وضع كتاباً أقرب إلى العمل المعجمي عن قواعد الصرف سمّاه "في علم الصرف"، وظهرت منه طبعات متعددة، والكتاب موضوع لتيسير الدراسة في علم الصرف والسير بها نحو الجانب التطبيقي المفيد، على أن تحويل هذه القواعد إلى مجال البرمجة والحوسبة

يخفف من الجهود الكبيرة للحصول على قاعدة معينة في كتاب صغير الحجم، ويتطلب ذلك في الوقت نفسه إعادة النظر في إيراد هذه القواعد مشمولة باستخدام التقنيات العصرية.

والرأي نفسه يقال حول " معجم الإملاء" لمحمد محيي الدين مينو الصادر في(2002) ويضم قواعد الإملاء حسب الحروف وحالاتها، وملحقاً بمعجم الأخطاء الإملائية الشائعة وآخر عن أبجديات الحروف وقيمتها وثالثاً عن مخارج الحروف. ومن المفيد أن نعترف بأن حوسبة هذا المعجم الصغير، على محدوديته، تيسر الاتصال معه، وتُغنيه إذا أدغمت بتقنيات النص الممنهل والمرفل والكتابة عامة.

في الأخير نشير إلى أن هناك دعوات لمعجم عربي جديد، ولكنها لا تستفيد من إمكانات الحاسوب الهائلة في إنتاج حوسبة المعجم على الرغم من الاشتغال الكبير في هذا التطلع من خبراء المعلوماتية العرب الذين ينبغي أن تتعاضد جهودهم مع علماء اللغة واللغويين العرب، فقد ظهرت مؤشرات متعددة لمثل هذا الإنتاج، وما تزال الجهود قاصرة عن الإنجاز المنشود.

خاتمة:

لقد أظهرت دراسة حوسبة المعجم العربي أن المشكلات اللغوية والتقنية الناجمة عن هذه الحوسبة كثيرة بالنظر إلى خصوصيات اللغة العربية وتراثها العريق والغني من جهة وأهمية تحديثها ولاسيما معجمها من جهة أخرى سبيلاً لصون الذات وتثمير معطياتها التاريخية والوجودية باللغة أداة لسلطة المعرفة في صوغها الجديد. ومن المفيد أن نورد بعض الحلول لهذه المشكلات حسب أبو هيف:

تطوير عمل المجامع اللغوية لمواجهة هذه التحديات والشروع في البرمجيات لوضع إطار تقنة المعلومات من منظور اللغة العربية وإقامة

النماذج اللغوية وتحليل فروعها المختلفة في ميادين الصرف الحاسوبي والنحو الحاسوبي والدلالة الحاسوبية والمعجمية الحاسوبية وعلم النفس اللغوي الحاسوبي والتاريخ اللغوي لحاسوبي للمواءمة بين المنظومات البرمجية وطبيعة اللغة العربية.

ـ مجاوزة الحال السائدة التي تفرّق بين الحاسوبيين واللغويين العرب، فلا يمكن وضع البرمجيات المنشودة دون الاستناد لمعرفة لغوية صرفية وصوتية ونحوية ودلالية وتركيبية، وقبل ذلك معرفة لغوية تاريخية للإحاطة بجوانب الاشتقاق والنحت والمجاز وما يندرج في مكونات التمثيل الثقافي من جهة، وبجوانب الأصيل والدخيل والثنائيات المتعددة.

ـ تطوير آليات الاشتغال المعجمي في مجالاته المختلفة مما يستدعي تشكيل فرق عمل من اللغويين والحاسوبيين من أجل معجم عربي جديد يقوم على توسيع فروع المعجم لئلا تقتصر على شرح المفردة في حال معينة والعناية بمجالات التوليد المصطلحي.

ـ الاشتغال اللغوي في مجالات تيسير النحو العربي نحو تقعيده وقوننته وذكر ما يخرج عن هذه القواعد والقوانين أو ما يختلف عنها في جانب فرع المعجم التاريخي إزاء أصل الوضع وأصل القاعدة والأخذ بموقف النحاة من القراءات القرآنية والاستشهاد بالشعراء أو الحديث النبوي...

ـ العناية بالفروق الدلالية التي تسعف هندسة اللغة وإثراء حوسبتها بمستويات الدلالة وسياقات تعبيرها المجازية وسواها.

ـ أخذ اللغويين والحاسوبيين المشتغلين بوضع معجم لغوي عربي جديد بعلم اللسانيات أو علم الدراسات اللغوية الحديثة لدى وضع البرمجيات، وأن تستند إلى معرفة لغوية بالنظرية اللسانية الحديثة لدى تحليل بنية اللغة العربية، وأن

تتحالف هذه المعرفة مع كفاية لغوية نافعة في ميادين الاشتغال على التوليد اللغوي[21] .

هذا ما حاولت جمعه من آراء لعبد الله أبي هيف حول رهان حوسبة المعجم العربي، وذلك من خلال الوقوف على قضايا أساسية ت نسجم في عملية الحوسبة، وكذا الاتكاء على آليات تسهم في تحقيق هندسة لغوية موصلة إلى حوسبة معجمية عربية.

الإحالات والهوامش :

* عبد الله أبو هيف (1945–2017) من سوريا،ناقد أدبي وباحث في اللغويات ..

1. محمود فهمي حجازي، المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (ندوة خاصة؛ تحقيق وطباعة معجم تاج العروس من جواهر القاموس) الكويت،09 – 10 فبراير 2002، ص17.

2 . عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي،معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص9.

3 . عادل فاخوري،اللسانيات التوليدية والتحويلية،منشورات لبنان الجديد، بيروت 1970، ص23.

4 . الشريف ميهوبي، دراسة في التطور والتأصيل:تطورالفعل الرباعي في العربية ولهجاتها مقارنة بأخواتها السامية، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، 2003، ص10.

5 . محمود أحمد السيد، تيسير تعليم النحو وحلول مقترحة، مجلة اللغة العربية، الجزائر، ع9، خريف 2003، ص80.

6 . الشريف ميهوبي، مرجع سابق، ص71–72.

7 . نبيل علي، الثقافة العربية وعصرا لمعلومات، سلسلة عالم المعرفة، ع265، الكويت، 2001، ص266–267.

8 . المرجع نفسه، ص267.

9 . المرجع نفسه، ص286–287.

10 . طيبة الشذر، الفروق الدلالية في التراث اللغوي، مجلة العربية للعلوم الإسلامية، الكويت، السنة19، عدد73، شتاء 2001، ص60.

11 . محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد28، العدد3، 2000، ص48–49.

12 . محمد حلمي هليل، المصطلحات اللسانية ومعاجمها الحديثة، في كتاب"قضايا المصطلح، اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة" جامعة تشرين 28-30 نيسان 1998، اللاذقية، ص112-114.

13 . محمد حلمي هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، في كتاب اللغة العربية وتحديات القرن 21، ص9.

14 . عصام نور الدين، أزمة المصطلح اللغوي، في كتاب "قضايا المصطلح، ص 120.

15 . محمد البوصيري،المفاهيم المصطلحية، رؤية نقدية، ص134-135.

16 . أحمد مختار عمر، التعددية في المصطلح اللغوي وآثارها السلبية ووسائل القضاء عليها، ص138.

17 . عبيدي بوعبدالله، تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع المصطلحات، مجلة اللغة العربية، ص357.

18 . فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص542.

19 . المرجع نفسه، ص513.

20 . حفيظة تازروتي، الرصيد اللغوي العربي والتأليف المدرسي، مجلة اللغة العربية، الجزائر، ص271.

21 . ينظر، عبد الله أبو هيف، مستقبل اللغة العربية، حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجا، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عدد93 و 94، السنة الرابعة والعشرون، آذار وحزيران 2004م، المحرم وربيع الثاني 1424هـ، ص151- 153.